قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة

د. خليل محمود الرفاعي*
د. خالد راغب الخطيب**

* أستاذ مشارك/ قسم المحاسبة/ جامعة البلقاء التطبيقية/ عمان/ الأردن.
** أستاذ مساعد/ قسم المحاسبة/ جامعة البترا/ عمان/ الأردن.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي باعتباره جزءاً من عملية التدقيق الشاملة ، وتشكل مجتمع الدراسة من (٥٤٠) محاسباً قانونياً أردنياً. واختيرت عينة تتكون من (٩٠) من المحاسبين القانونيين الأردنيين ، وذلك باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة.

وحُلِّلت البيانات التي جُمعت بوساطة حزمة البرامج الإحصائية (SPSS) .وقد توصلت الدراسة إلى إن الشركات الأردنية تتبنى العديد من الأنشطة الاجتماعية ، وأن المدققين الأردنيين لا يطبقون مفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق، إلا أنهم يؤيدون أن فحص الأداء الاجتماعي للعملاء يعدُّ جزءاً من عناصر جودة أداء مكاتب التدقيق .وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تولي الشركات الأردنية اهتماماً أكبر في الأنشطة الاجتماعية .

كما يجب أن يقوم مدقق الحسابات بوضع خطة تتضمن برنامجا للتدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة، و أن تُلزم جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المدققين ومكاتب التدقيق بتطبيق التدقيق الاجتماعي ،كما ينبغي أن تقوم الجمعية بعقد العديد من الندوات والدورات من أجل التوعية بأهمية التدقيق الاجتماعي .

الكلمات الدالة: التدقيق الاجتماعي ،المحاسب القانوني (مدقق الحسابات)

Abstract:

This study aims at evaluating the extent of the Jordanian Auditors' implementation for the social auditing as part of their comprehensive auditing process. The study population consisted of (540) Jordanian certified Accountants. And the researcher selected a sample of (90) J.C.P.A to be the random simple sample of the present study.

The data were later analyzed by (SPSS) package. The study concluded that Jordanian companies are adopting a number of social activities, but the Jordanian auditors don't implement the principle of social auditing when auditing financial data. Yet, the study also concluded that Jordanian auditors encourage the implementation of clients social performance as apart of quality assurance of the auditing process. The study recommended that it is necessary for Jordanian companies to give greater interest to social activities as part of their activities. On the other hand, the auditor should use a plan which includes a program of social auditing as part of the comprehensive auditing process. Such program should be applied by Jordanian companies through the supervision of the Jordanian charter for the Accountant association and Auditing offices. Furthermore, the Association should provide all necessary training programs which can enhance the importance of social auditing.

Key words: *Social auditing, Certified Public Accountant (Auditor)*

مقدمة:

يعرف التدقيق الاجتماعي بأنه نشاط مستقل يهدف إلى القيام بعملية فحص البيانات المالية الخاصة بالنشاط الاجتماعي والمثبتة في سجلات المشروع وقوائمه المالية ، وكذلك أي بيانات أو تقارير أخرى متعلقة بالنشاط الاجتماعي، بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى مساهمة المشروع بالإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاجتماعية اتجاه البيئة التي يعمل فيها المشروع ، لذلك كان لابد من إبلاء مفهوم التدقيق الاجتماعي عناية خاصة ، فكما أن المنشآت تقوم باستغلال موارد المجتمع الذي تعمل به ، فان على هذه المنشآت مسؤولية تجاه هذا المجتمع والبيئة .

مشكلة البحث:

نظرا لتعاظم دور المنشآت الاقتصادية في المجتمعات، ظهرت الحاجة إلى ضرورة أن تتبنى هذه المنشآت بعض الأنشطة الاجتماعية ، وهذه الأنشطة تأخذ حيزاً من نشاط المنشأة، لذلك كان لا بد من أن يقوم المدقق بتدقيق هذه الأنشطة أسوة بالأنشطة الاقتصادية، ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتقيس مدى تطبيق المدققين الأردنيين للتدقيق الاجتماعي باعتباره جزءاً من عملية التدقيق الشاملة، **لذلك يتوقع أن تجيب الدراسة عن الأسئلة الآتية**:-

- ما مدى قيام الشركات الأردنية بأنشطة اجتماعية؟
- ما مدى ممارسة المدققين الأردنيين للتدقيق الاجتماعي؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى:

- تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي .
- تحديد مدى وعي المدققين الأردنيين بالتدقيق الاجتماعي وقياسه.
- تحديد مدى قيام مكاتب التدقيق في الأردن بتطبيق التدقيق الاجتماعي .

فرضيات الدراسة:

تبحث الدراسة في الفرضيتين الآتيتين:

♦ **الفرضية الأولى**: HO لا تقوم الشركات الأردنية بأنشطة اجتماعية إلى جانب نشاطها المعتاد.

♦ **والفرضية الثانية**: HO لا تطبق مكاتب التدقيق في الأردن التدقيق الاجتماعي باعتباره جزءاً من عملية التدقيق الشاملة

منهجية الدراسة:

لغايات تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، أُستخدم المنهج الوصفي التحليلي، وعلى الشكل الآتي.

مجتمع الدراسة وعينتها:

يتكون مجتمع الدراسة من (٥٤٠) محاسباً قانونياً أردنياً. واختيرت عينة تتكون من (٩٠) من المحاسبين القانونيين الأردنيين، وذلك باستخدام الطريقة العشوائية البسيطة.

مصادر جمع البيانات:

♦ **المصادر الثانوية**: وتشمل الكتب والدراسات السابقة والدوريات التي تناولت هذا الموضوع وذلك باللغتين العربية والإنجليزية.

♦ **المصادر الأولية**: من خلال تصميم استبانة و توزيعها على العينة من أجل الحصول على البيانات المطلوبة للبحث العلمي.

أداة الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها صُممت استبانة تتضمن أسئلة ذات علاقة بمفهوم التدقيق الاجتماعي، إلى جانب أسئلة تتعلق بصفات أفراد العينة الشخصية والاجتماعية.

الإجراءات الإحصائية:

من أجل تحليل البيانات المجموعة، استخدمت العديد من الإجراءات الإحصائية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS 10.0) ، استخدمت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتوزيعات التكرارية، إضافة إلى اختبار one sample t- test، كذلك استخدم اختبار K- S للتحقق من أن البيانات تتمتع بالتوزيع الطبيعي.

الدراسات السابقة:

◄ (**الحسنى، ١٩٩٦**) بعنوان دراسة متقدمه في المراجعة (نحو إطار للمراجعة الاجتماعية) ، أكد الباحث على أن الحاجة أصبحت ماسة لمراجعة أداء المنشآت الاجتماعية

ومسؤولياتها الاجتماعية ، أو ما يسمى المحاسبة الاجتماعية من خلال نموذج علمي وعملي لقياس المنافع الاجتماعية والتكاليف الاجتماعية ، ومن ثم للإفصاح الكافي والوافي عن ذلك كله في تقارير محاسبية خدمة لكل الأطراف المعنية، وتدعيماً للدور الفعال والمتنامي للمراجعة وللرقابة المالية في حماية المال العام والخاص، ولاستخدامه بكفاءة وفعالية، وقد حاول الباحث وضع إطار كامل وشامل لكل جوانب المراجعة الاجتماعية بدءا بمفهومها ومروراً بأهدافها، وتحديد إجراءاتها وأساليبها وخطواتها والمستلزمات الداخلية والخارجية والمعايير المتعددة المتعلقة بكل جانب من جوانبها «.

◄ (**نافذ أبو بكر، ١٩٩٦**) : «دراسة حول الإقرار والإفصاح الاجتماعي من قبل الشركات المساهمة العامة المحدودة في الأردن، دراسة ميدانية»: تهدف هذه الدراسة إلى زيادة المعرفة حول الإقرار والإفصاح الاجتماعي من قبل الشركات المساهمة العامة المحدودة (كموضوع محاسبي ومدى استجابتها لهذا الموضوع) من مختلف القطاعات الاقتصادية: الصناعية والخدمية والمالية والتأمين في عام ١٩٩٦ والبالغ عددها ١٤٣ شركة مدرجة أسهمها في السوق المالي، وقد أظهرت التقارير بعض الأنواع من الإفصاح الاجتماعي في هذه التقارير، وأن هذا الإفصاح يتعلق بالموارد البشرية والاتصال والعلاقة بالمجتمع والجمهور، إلا أن الإفصاح المتعلق بالمسائل البيئية يحتاج إلى اهتمام أكبر من قبل الشركات الأردنية، وطالما أن الإفصاح الاجتماعي أصبح مألوفا في التقارير والقوائم المالية فهل استجابت مهنة المحاسبة (التدقيق) لذلك؟ وهل تشمل تقاريرها تقويمًا للأداء الاقتصادي والاجتماعي لعملائها؟ .

◄ (**جيجان وإسماعيل**: ١٩٩٨) : «دور المراجعة الاجتماعية في الحد من التلوث»: تعددت الدراسات التي تناولت الكلفة الاجتماعية والعائد الاجتماعي لها، وضرورة إسهام الوحدات الاقتصادية كافة بتحمل مسؤولياتها جراء ذلك، من خلال التوسع في القياس والإفصاح المحاسبي للأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ومن خلال إعداد التقارير والقوائم الاجتماعية بصورة مستقلة عن أدائها الاقتصادي وهو ما يتطلب متابعة هذه الوحدة الاقتصادية لتقويم مدى التزامها بالقوانين والمعايير الموضوعة في ظل توافر هيكل قانوني لمساندة التلوث (التدقيق الاجتماعي) ، واعتماد سياسات حكومية فعّالة للحد منه وهو ما أوصت به دراسة أبو بكر .

◄ **(Wan Hill & Ian Fraiser, 1998)** : بعنوان: المرضى، حقوق ومسؤوليات: نحو تطبيق المراجعة الاجتماعية في حقل الرعاية الصحية الأولية، هدفت الدراسة إلى التحقق من إمكانية تطبيق مفاهيم المراجعة الاجتماعية ضمن حقل الخدمة الصحية في المملكة المتحدة، وقد خلصت الدراسة إلى استنتاج العديد من الوسائل التي قد تساعد في تقويم وضع

المرضى، أبرزها تلك المعلومات التي يوفرها نظام المحاسبة الاجتماعية، وأكدت على إبراز معايير عدة في هذا الخصوص، قامت بها هيئة الخدمات الطبية في المملكة المتحدة .

◄ (**حمو، ٢٠٠١**) مدقق الحسابات والمسؤولية الاجتماعية: يتحدث عن المسؤولية الاجتماعية لمدقق الحسابات الذي يدقق حسابات فروع الشركات متعددة الجنسية في بلاده، والتي تفرض عليه ضرورة مراعاة مصالح وطنه إذا تعارضت مع مصلحة الشركة متعددة الجنسية، فالمدقق عين تبحث عن الحقيقة، وليس حارسا لأموال الشركة، وهذا تجسيد لمسؤوليته الاجتماعية .

◄ (**الشرع، ٢٠٠٢**) «المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في البنوك الإسلامية »: تشغل الأنشطة الاجتماعية حيزاً كبيراً من نشاطات البنوك الإسلامية، ونظامها المحاسبي للبحث في مدى وفاء البنوك الإسلامية بهذه الأنشطة، وهو ما يتطلب نظاماً لمراجعة الكيفية التي تمارس بها هذه البنوك عملياتها من منظور اجتماعي، وتقويم هذه الأنشطة، وقد اتضح أن البنوك الإسلامية لديها معايير عدة تستخدمها للإفصاح عن أدائها الاجتماعي، وقد أوصت الدراسة بتوحيد المفاهيم والسياسات المحاسبية في المصارف الإسلاميه كأساس للمحاسبة والمراجعة الاجتماعية، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسة الحالية بأنها تهدف إلى قياس مدى وعي المدققين الأردنيين وإدراكهم بشكل عام وليس البنك الإسلامي فقط لمسؤولياتهم ومسؤولية عملائهم الاجتماعية والتدقيق على هذه المسؤولية.

الإطار النظري:

أهداف التدقيق الاجتماعي:

- يسمح للمنشأة بالإشراف الفعال وتوجيه الأداء، وفهم العلاقة بين النواحي التجارية والاجتماعية، وفهم كلفة الآثار البيئية والاجتماعية والثقافية لنشاطها ومضامينها، للاختيار من بين الأولويات، وتعديل التطبيق في ظل النتائج المستخلصة.
- يسمح لجمهور المنشأة بالتأثير على أدائها وسلوكها والتأثير على سياساتها المستقبلية.
- يمكن المنشأة من التقرير عن أدائها وإنجازاتها الاجتماعية بطريقة مبنية على إثباتات موثقة، بدلا من ادعاءات لا أساس لها.
- يسمح لممولي المنشأة ومقرضيها وجمهورها (عمالها وعملائها وموظفيها والمجتمع) للحكم على ما إذا كانت المنشأة قد حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والثقافية والبيئية التي قامت لتحقيقها.

♦ كل ما سبق يمكن المنشأة من تحسين أدائها الاجتماعي سنة بعد أخرى بطريقة ضمنية تشاركيه واضحة وقابلة للقياس (البكري، ٢٠٠١) .

متطلبات التدقيق الاجتماعي:

نجاح التدقيق الاجتماعي في الوصول إلى تحقيق أهدافه يتطلب ما يأتي (الفريد، ٢٠٠١) :

♦ **وجود نظام خاص بالمحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية:**

هذا النظام يهدف إلى قياس المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للمشروع وتوصيلها وفي حال غياب هذا المتطلب، ليس بالإمكان تصور إمكانية القيام بالتدقيق، الاجتماعي والسبب

إذا لم يكن هناك، أو لم يكن موجوداً أو لم يوجد نظام محاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، فكيف يكون هناك تدقيق اجتماعي؟ . نجاح التدقيق الاجتماعي يتوقف- وبدرجة كبيرة- على طبيعة هذا القياس. كلما كان القياس كمياً أو نقدياً كلما كان أدق أمّا في حال القياس الوصفي، فالدقة سوف تكون أقل إذ لا يتمكن المدقق من إبداء رأيه وبشكل موضوعي عن مدى صحة البيانات، ومدى تغيرها عن الأداء الاجتماعي للمشروع بدقة، إذا لم يُعبَّر عنها بشكل نقدي.

♦ **توافر معايير محددة للأداء الاجتماعي:**

لابد من توافر هذه المعايير لأجل تمكن المدقق من إبداء رأي غير متحيز، وعليه يجب توافر مجموعة من المعايير التي تستخدم لهذا الغرض. والجهات التي تتولى وضع هذه المعايير: إما المشروع نفسه، أو غرفة التجارة والصناعة، أو الجمعيات العلمية والمهنية بالاشتراك مع أساتذة الجامعات. في حال غياب مثل هذه المعايير، يصبح من الصعب على المدقق الاجتماعي أن يؤكد مساهمة المشروع في أدائه الاجتماعي.

♦ **وجود أشخاص أكْفاء للقيام بالتدقيق الاجتماعي:**

يجب أن يقوم بمهمة التدقيق الاجتماعي مدقق كفؤ ويتمتع بالاستقلال، ولديه إلمام ومعرفة ذات طابع اجتماعي التي يساهم فيها المشروع بالإضافة إلى معرفة- وبقدر معقول- بمجالات الاقتصاد والصحة العامة والبيئة والتشريعات العمالية، ثم القوانين الخاصة بحماية البيئة.

♦ **اقتناع الاداره بأهمية التدقيق الاجتماعي:**

يجب أن يكون رد فعل الإدارة إيجابياً تجاه نتائج التدقيق الاجتماعي، وتوصيات المدقق الاجتماعي، بخاصة فيما يتعلق بالجوانب التي لم توليها الإدارة اهتماماً كافياً ففي حال عدم إيمان الإدارة واقتناعها بالنشاط الاجتماعي، قد يؤدي الأمر إلي إلغاء النشاط الاجتماعي بالكامل، والعكس هو الصحيح.

أساليب التدقيق الاجتماعي (Messier, 2000) :

بالإمكان تحديد أساليب التدقيق الاجتماعي بالخطوات الآتية:

♦ تحديد الأنشطة التي ستُفحص وتدقيقها اجتماعيا، والاطلا ع علي كل ما يرتبط بها من سجلات وتقارير ودراسات.

♦ فحص هذه الأنشطة وتدقيقها والتركيز علي الجوانب المالية الاجتماعية، مع التركيز على نتائج هذه الأنشطة وتقويم هذه النتائج في ضوء المعايير.

♦ إعداد تقرير نتائج التدقيق الاجتماعي يتضمن رأياً محايداً للمدقق.

أهم الوسائل التي يستخدمها المدقق الاجتماعي تتمثل بالآتي:

♦ **الفحص الفني، والميداني:**

بالنظر لوجود جوانب ذات طابع فني متعلقة بالجوانب الاجتماعية، يستعين المدقق عند قيامة بالتدقيق الاجتماعي بفحص أو دراسة فنية يقوم بها المتخصصون علي سبيل المثال في مجال التلوث.

♦ **الفحص الحسابي والمستندي:**

- الفحص الحسابي يستند أساساَ على فحص السجلات والمستندات، وكذلك القوائم المالية التنظيمية للبيانات المتعلقة بالأنشطة الاجتماعية التي ينبغي التأكد من صحتها من الناحية الحسابية.

- أما الفحص المستندي: فيعني التأكد من وجود مستند لكل عملية متعلقة بالنشاط الاجتماعي للمشروع، وأن المستند قانوني وصحيح ، وأنه يدخل في نطاق النشاط الاجتماعي للمشروع.

♦ **نظام المصادقات والاستفسارات:**

نظام المصادقات يهدف إلى الحصول على إقرار مكتوب من داخل المشروع أو خارجه عن صحة أو خطأ مبالغ أو خدمات يكون قد حصل عليها كنتيجة لنشاط أو أكثر

من الأنشطة الاجتماعية للمشروع **ومن أمثلة ذلك**:

- قيام المشروع بتقديم تبرعات لبعض المؤسسات الخيرية أو التعليمية في المنطقة المحيطة بالمشروع.
- قيام المشروع بتقديم مبالغ نقدية لبعض العاملين في المشروع لأجل استكمال دراساتهم.
- قيام المشروع بإعطاء بعض المؤسسات الاجتماعية لبعض من أصوله لفترة معينة.
- قيام المشروع بعقد دورات تدريبية مجانية لغير العاملين، ومن الموجودين في المنطقة المحيطة بالمشروع.

أما نظام الاستفسارات: فيستخدمه المدقق في أثناء مصادقته لبعض الأمور غير الواضحة التي تحتاج إلى توضيح وبعض هذه الاستفسارات يوجه إلى الإدارة. أو يستخدم الاستفسارات لتحديد آثار بعض الأنشطة الاجتماعية للمشروع. مثال ذلك:

- الاستفسار الذي يوجه إلي العاملين في المشروع لبيان مدى استفادتهم من النشاط الاجتماعي، أو الاستفسارات التي يقوم بها المدقق بين المواطنين المقيمين بالمنطقة المحيطة بالمشروع لمعرفة رأيهم فيما يتعلق بالبرامج الاجتماعية المقدمة لهم من قبل المشروع.

- **الجرد العملي**:

من بين الأساليب التي يستخدمها المدقق الخارجي القيام بجرد عملي للأصول الخاصة بالأنشطة الاجتماعية للمشروع، فإلي جانب الفحص والتدقيق المستندي للتأكد من صحة هذه الأصول، وارتباطها بالنشاط الاجتماعي، يستخدم المدقق أسلوب الجرد العملي بقصد التأكد الفعلي لتلك الأصول، والحالة التي هي عليها لغاية تاريخ إعداد التقرير الخاص عن النشاط الاجتماعي للمشروع.

من الذي يقوم بالتدقيق الاجتماعي؟

بالنظر إلى تعدد الجوانب الفنية والاجتماعية للأنشطة الاجتماعية، يتطلب الأمر أن يقوم بعملية التدقيق الاجتماعي فريق وليس فرداً واحداً، على أن يترأس هذا الفريق مدقق قانوني، وأن يضم الفريق مختلف التخصصات من متخصصين من الصحة العامة والتلوث، إلى متخصصين بالاجتماع والتشريعات العمالية إلى غيره من التخصصات الأخرى.

التدقيق الاجتماعي بالصورة وبالشكل الذي تم التعرض له سابقاً يثير تساؤلا حول العلاقة بين التدقيق الاجتماعي وبين الخدمات الاستشارية، وأثرها على استقلالية المدقق الذي يترأس فريق التدقيق.

التخصصات المختلفة التي ذُكرت سابقاً جميعها ترتبط بقسم الخدمات الاستشارية داخل مكتب المدقق الخارجي الاجتماعي. هذه المجموعة أو هذا الفريق قد يقوم بتقديم خدمات استشارية لأحد المشروعات مقابل الحصول على أتعاب معينة، وفي الوقت نفسه تشترك في عملية التدقيق للمشروع نفسه.

بالإمكان القول إن تقديم الخدمات الاستشارية لا يؤثر على استقلالية المدقق الخارجي، إذ لا يعدّ المدقق الاجتماعي موظفاً لدى المشروع الذي تقدم له الخدمة الاجتماعية والاستشارية.

والأمر الثاني وهو الأهم أن المدقق الاجتماعي يقوم بعمله ويبدي رأيه من وحي ضميره، ومدى التزامه بأخلاقيات المهنة وسلوكياتها.

تكاليف المدقق الاجتماعي:

♦ **تثار مشكلة أخرى حول المسؤول عن سداد تكاليف التدقيق الاجتماعي وأتعابه:**

المبدأ أن الجهة التي تستفيد من الخدمات التي يقدمها المدقق الاجتماعي هي الأولى بأن تتحمل الأتعاب والتكاليف. ولكن هذا الأمر صعب التطبيق من الناحية العملية، إذ إن الفئات المستفيدة من خدمات المدقق الاجتماعي كثيرة ومتعددة وبالتالي يصعب تطبيق هذا المبدأ، وعليه، فإن أنسب جهة تتولى القيام بتسديد أتعاب عملية التدقيق هي الإدارة (أبو غزالة ،١٩٩٨) .

مقارنة بين التدقيق المالي والتدقيق الاجتماعي (الخطيب ،٢٠١٠) :

وجهة المقارنة	التدقيق الاجتماعي	التدقيق المالي
من حيث المفهوم	هو نشاط مستقل يهدف إلى القيام بعملية فحص البيانات المالية الخاصة بالنشاط الاجتماعي، والمثبتة في سجلات المشروع وقوائمه المالية، وكذلك أي بيانات أو تقارير أخرى متعلقة بالنشاط الاجتماعي بهدف إعطاء رأي فني محايد عن مدى مساهمة المشروع بالإيفاء بالمتطلبات والمسؤوليات الاجتماعية تجاه البيئة التي يعمل فيها المشروع.	هو القيام بعملية فحص لأنظمة الرقابة الداخلية وللبيانات المالية والمثبتة في سجلات المشروع بغرض إبداء رأي فني محايد عن صحة تعبير القوائم المالية عن نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

وجهة المقارنة	التدقيق الاجتماعي	التدقيق المالي
من حيث الأهداف	التأكد من صحة البيانات المتعلقة بالجوانب الاجتماعية للمشروع ودقتها. إبداء رأي فني محايد عن مدى تعبير القوائم المالية والتقارير الخاصة بالأنشطة الاجتماعية عن الأداء أو النشاط المؤيدة لها.	التأكد من صحة البيانات والأرقام المثبتة في سجلات المشروع وقوائمه المالية ودقتها. إبداء رأي فني محايد عن صحة تعبير القوائم المالية وحسابات النتيجة عن نتيجة أعمال المشروع ومركزة المالي.
من حيث النطاق	نطاق عمله يتلخص في فحص المستندات والسجلات والقوائم المالية، مع التركيز فقط على الجانب ذي الطابع الاجتماعي للمشروع والمستندات المؤيدة لها.	نطاق عمله فحص نظام الرقابة الداخلية والسجلات والمستندات والقوائم المالية لأجل التأكد من صحة العمليات المثبتة فيها من الناحية المستندية والحسابية
ممن حيث الأساليب	الفحص الفني والميداني الفحص الحسابي والمستندي نظام المصادقات والاستفسارات. الجرد العملي.	الجرد الفعلي والعملي. فحص حسابي ومستندي. فحص انتقادي . نظام المصادقات والاستفسارات. نظام المقارنات.
القائم بعملية التدقيق	فريق يرأسه مدقق قانوني يضم متخصصين بالصحة العامة والكيمياء والبيولوجي وعلم الاجتماع والقوانين.	مدقق قانوني
المستفيد من عملية التدقيق	المستفيدون ويتمثلون بما يأتي: العاملون، والعملاء، والجهات الحكومية، والمستثمرون، وجماعات الضغط الاجتماعي، ثم الجمهور بصفة عامة.	المستفيدون منه وبشكل أساسي. أصحاب المشروع ، والمستثمرون ، والمقرضون

الدراسة الميدانية:

هذه الدراسة تحليلية، وقد اعتمدت على توزيع استبانة للحصول على المعلومات من المحاسبين القانونيين الممارسين للمهنة في مكاتب التدقيق، وعددهم حوالي ٥٤٠ مدققاً، مسجلين لدى جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، بلغ عدد الاستبانات الموزعة (٩٠) استبانه، أستردت (٧٧) استبانه منها صالحة للتحليل لأغراض الدراسة، أي بنسبة ٨٥،٥٦٪ وقد استخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

- التحليل الوصفي بإيجاد متوسطات الإجابة عن أسئلة الاستبانة ونسبها المئوية بحيث تعدّ الإجابة ايجابية إذا كانت قيمة المتوسط (٣) فأكثر، وسلبية إذا كانت أقل من(٣).

- T- test One sample من أجل اختبار فرضيات الدراسة ،بحيث كانت قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية.
- استخدام اختبار K- S للتحقق من أن البيانات تتمتع بالتوزيع الطبيعي.

وفيما يأتي عرض لنتائج الدراسة الميدانية:

تحليل النتائج الإحصائية:

أولا- خصائص عينة الدراسة:

الجدول (١)

سنوات الخبرة

الفئه	التكرار	النسبه
أقل من سنة	١٥	٪١٩,٤٨
١– ٥ سنوات	٢٣	٪٢٩،٨٧
٦– ١٠ سنوات	١٧	٪٢٢،٠٨
١١ سنه فأكثر	٢٢	٪٢٨،٥٧
المجموع	٧٧	٪١٠٠

نلاحظ من الجدول أعلاه أن ١٩,٤٨٪ من المدققين تقل سنوات خبرتهم عن سنة، بينما ٢٩،٨٧٪ من المدققين تقل سنوات خبرتهم عن ٥ سنوات في حين أن ٢٢،٠٨٪ من المدققين تقل خبرتهم عن ١٠ سنوات ، بينما نجد أن ٢٨،٥٧٪ من المدققين موضع الدراسة تزيد خبرتهم عن ١١ سنة.

الجدول (٢)

المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
بكالوريوس	٥٣	٪٦٨،٨٣
ماجستير	١٩	٪٢٤،٦٨
دكتوراة	٥	٪٦،٤٩
المجموع	٧٧	٪١٠٠

نلاحظ أن ٦٨،٨٣٪ من عينة الدراسة من حملة البكالوريوس، في حين أن ٢٤،٦٨٪ من حملة شهادة الماجستير، و٦،٤٩٪ من حملة شهادة الدكتوراة .

عرض نتائج الدراسة:

فيما يأتي جدول يوضح الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة الدراسة، حيث لخصت في الجدول الآتي:

الجدول (٣)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لأسئلة الدراسة

السؤال	الوسط الحسابي	متوسط أداة القياس	الانحراف المعيارى
١	٧٠ر٤	٣	١٦ر١
٢	٦٨ر٤	٣	٠٨ر١
٣	٩٤ر٣	٣	١٣ر١
٤ أ	٠٨ر٤	٣	٠٧ر١
٤ ب	٣٢ر٤	٣	٨٢ر٠
٤ ج	٢٤ر٤	٣	٩٢ر٠
٤ د	١٢ر٤	٣	١٠ر١
٥	٤٤ر٣	٣	٠٧ر١
٦	١٦ر٤	٣	١٥ر١
٧	٧٧ر٢	٣	٠٣ر١
٨	٦٨ر٢	٣	٩٨ر٠
٩	٠٨ر٢	٣	١٤ر١
١٠	٥٤ر٣	٣	٢٧ر١

نلاحظ من الجدول أعلاه أن اتجاهات عينة الدراسة سلبية نحو السؤال (٧،٨،٩) ، وذلك لأن وسطها الحسابي أقل من متوسط أداة القياس، بينما كانت اتجاهاتهم إيجابية نحو باقي الأسئلة، وذلك لأن وسطها الحسابي أكبر من متوسط أداة القياس .

اختبار الفرضيات:

- **الفرضية الأولى**: **HO**: لا تقوم الشركات الأردنية بأنشطة اجتماعية الى جانب نشاطها المعتاد.

الجدول (٤)

نتائج اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدمية
٩٧ر٤	٠٠٩٦ر٢	٠٠٠١ر٠	رفض

فقد أستخدم اختبار T- test One sample، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = ٤٫٩٧) أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية العدمية (Ho)، ونقبل الفرضية البديلة Ha، وهذا يعنى انه توجد دلالة إحصائية على قيام الشركات الأردنية بأنشطة اجتماعي .

- **الفرضية الثانية**: **Ho**: لا تطبق مكاتب التدقيق في الأردن التدقيق الاجتماعي باعتباره جزءاً من عملية التدقيق الشاملة.

الجدول (٥)

نتائج اختبار الفرضية

T المحسوبة	T الجدولية	SIG T	نتيجة الفرضية العدميه
١٫٧٧	٢٫٠٠٩٦	٠٫٠٠٠١	قبول

فقد أستخدم اختبار T- Test One sample، ونجد من مطالعتنا لنتائج الحاسوب في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة = ١٫٧٧) أقل من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار هي: تقبل الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وترفض الفرضية العدمية (Ho) إذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية العدمية (Ho) ، وهذا يعني أن مكاتب التدقيق في الأردن لا تطبق التدقيق الاجتماعي باعتباره جزءاً من عملية التدقيق الشاملة.

النتائج:

لقد توصل الباحثان إلى النتائج الآتية:

١. تتبنى الشركات الأردنية العديد من الأنشطة الاجتماعية.

١. لا يطبق المدققون الأردنيون مفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق.

٢. يؤيد المدققون الأردنيون أن فحص الأداء الاجتماعي للعملاء يعدّ جزءاً من عناصر جودة أداء مكاتب التدقيق.

التوصيات:

يوصي الباحثان بما يأتي:

١. ضرورة أن تولي الشركات الأردنية اهتماماً أكبر في الأنشطة الاجتماعية.

٢. ضرورة أن يقوم مدقق الحسابات بوضع خطة تتضمن برنامجا للتدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشامل.

٣. ضرورة أن تلزم جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المدققين ومكاتب التدقيق بتطبيق التدقيق الاجتماعي.

٤. ضرورة أن تقوم جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين بعقد العديد من الندوات والدورات من أجل التوعية بأهمية التدقيق الاجتماعي .

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. البكري، تامر، أبي سعيد، «إدراك المديرين لمفهوم المسؤولية الاجتماعية»، المجلة العربية للإداره، ٢١٤٠عدد١، حزيران ٢٠٠١.

٢. أبو غزاله، طلال، «الحاجة العربية تتزايد لأهمية محاسبة البيئة»، المحاسب القانوني العربي ، العدد ١٠٥، آذار/ نيسان ١٩٩٨ .

٣. جيجان، طلال، إسماعيل، «دور المراجعة الاجتماعية في الحد من التلوث» جامعة العلوم التطبيقية، المؤتمر العلمي المحاسبي الثاني، عمان، حزيران ١٩٩٨.

٤. حمو، عبد المجيد، «مدقق الحسابات والمسؤولية الاجتماعية» المؤتمر العملي المهني الثالث لجمعية مدققي الحسابات الأردنيين بالتعاون مع مركز البنك العربي للبحث العلمي، عمان، ١٨ – ١٩ أيلول، ٢٠٠١

٥. الحسنى، صادق دراسة متقدمة في المراجعة (نحو إطار للمراجعة الاجتماعية) ١٩٩٦.

٦. الشرع، مجيد جاسم، «المراجعة عن المسؤولية الاجتماعية في المصارف الاسلاميه» (عمان: دار وائل للنشر ٢٠٠٢)

٧. الفريد، «مدقق الحسابات والمسؤولية المهنية والقانونية الاجتماعية» المؤتمر العملي المهني، جمعية مدققين الحسابات القانونيين الأردنيين، عمان ١٨٠ – ١٩/٩/ ٢٠٠١

٨. الخطيب، خالد، تدقيق الحسابات، عمان ٢٠١٠

٩. ندوة علميه مهنية عن المحاسبة الاجتماعية، جامعة الإسراء، ٢٠٠٢ مجلة المدقق العددان ٤١/ ٢/ ٢٠٠٠.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Abu- Baker>Nafez, «corporate social reporting and disclosuer practice in jrdan: an empezical investigation « dirasat admisterative sciences ; vlume 27.No.12*
2. *Messier, W.F,JR ., « auditing & assurace services, asystem apprach,» second edition, MC Graw- Hill new York,2000.*

ملحق رقم (١)

استبانة الدراسة

القسم الأول: معلومات عن المجيب:

- **العمر:** أقل من ٣٠ سنة   من ٣٠– ٤٠   أكبر من ٤٠ سنة.
- **الدرجة العلمية:** بكالوريوس   ماجستير   دكتوراه   غير ذلك (حدد من فضلك).
- **التخصص العلمي:**
- محاسبة   إدارة أعمال   علوم مالية ومصرفية.   غير ذلك (حدد من فضلك) .
- **عدد سنوات الخبرة:**
- أقل من سنة   من ١– ٥ سنوات   من٥– ١٠ سنوات   أكثر من ١٠ سنوات

القسم الثاني:

ت	الفقرات	موافق جدا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق جدا
١	أعتقد أن مفهوم التدقيق الاجتماعي غير مستعمل في الأردن					
٢	إن الآثار الاجتماعية المترتبة على نشاط الشركة (العميل) يجعلها مسؤولة من الناحية الاجتماعية عن الإفصاح عن تلك الآثار					
٣	يتم الإفصاح عن النواحي الاجتماعية للشركة ضمن القوائم المالية التي تعدها الشركة .					
٤	يمكن أن يصنف ضمن ألا نشطه والبرامج التي تنفذها المنشأة (الشركة) بدوافع اجتماعية آلاتية: أ. برامج لصالح موظفيها ب. برامج لصالح مساهميها . ج. برامج لصالح عملائها . د. برامج لصالح البيئة المحيطة (المجتمع المحلي)					
٥	عادة ما تقوم الشركة بعمل موازنات سنوية لأنشطتها الاجتماعية بشكل مسبق					
٦	يمكن أن تعهد المنشأة إلى خبير (وعلى نفقتها) لتقييم أدائها في تنفيذ البرامج والأنشطة الاجتماعية .					
٧	عند تقييم البرامج والأنشطة الاجتماعية ، يتم الربط بين أداء البرنامج والأهداف التي تم تصميم البرنامج من أجلها .					
٨	أويد بأن يكون التدقيق الاجتماعي من ضمن المسؤوليات المهنية لمكتب التدقيق .					
٩	يتضمن التقرير السنوي لمدقق الحسابات تقييمه لمدى تعبير القوائم المالية لعميلة عن الأداء الاجتماعي له .					
١٠	إن قيام مكتب التدقيق بفحص الأداء الاجتماعي لعملائه ، يعد عنصرا من عناصر جودة أداء مكتب التدقيق					